تقديم

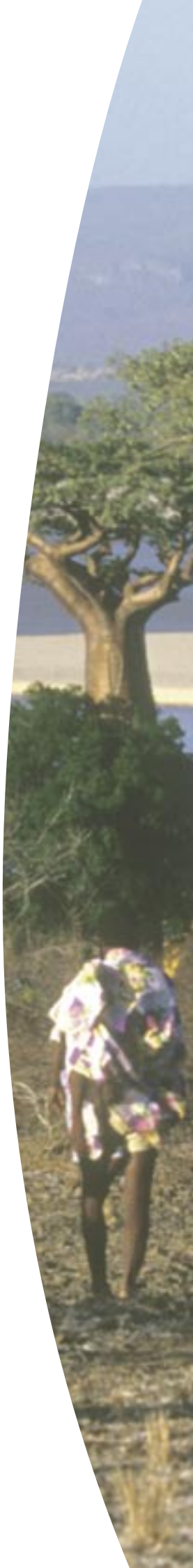

يقدم تقرير حالة الغابات في العالم صورة شاملة لقطاع الغابات، إذ يؤمن أحدث المعلومات عن التطورات الرئيسية في مجال السياسات ومايستجد من قضايا مهمة. كما يهدف في الإصدار السادس الحالي، شأنه في ذلك شأن الإصدار السابق، إلى مساعدة المشتغلين بالغابات وغيرهم من المعنيين بإدارة الموارد وخبراء السياسات، والمشتغلين بالتعليم والصناعات الحرجية والمجتمع المدني على اتخاذ قرارات تقوم على المعرفة حول أفضل السبل لتحقيق إدارة مستدامة للغابات.

وقد يرى البعض أن قطاع الغابات لا يتغير كثيرا من سنة لأخرى. ولكن الرجوع بنظر الاعتبار، ولو إلى الماضي القريب، يمكن أن يترك انطباعاً مختلفاً تماماً. فمنذ طرح الإصدار السابق من حالة الغابات في العالم، فإن القرارات التي أسفر عنها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، يجري تنفيذها، والكثير منها ينفذ من خلال الشراكات. وعلى الرغم من أن بعض المشاركين أصيبوا بخيبة الأمل من أن القضايا المتصلة بالغابات في حد ذاتها لم تُناقش أثناء المؤتمر، فإن خطة العمل تُسلم بأن الإدارة المستدامة للغابات تعد من الأمور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. كذلك كان هناك التفات إلى أهمية الغابات في استئصال الفقر، وتحسين الأمن الغذائي ووقف اندثار التنوع البيولوجي. وعلى نحو مماثل، فإن كثيراً من الجهود التي تُبذل من أجل تحقيق الأهداف الانمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة تأخذ في الاعتبار المنافع التي تحققها الغابات. ومن معالم الطريق الأخرى التي اقتربنا من الوصول إليها أن البلدان المشاركة في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ستجتمع خلال شهر مايو/ أيار ٢٠٠٥ لكي تقرر الترتيبات الدولية التي ستُتخذ في المستقبل بشأن الغابات بعد أكثر من عشر سنوات من الحوار بشأن السياسات.

وانطلاقا من عملية المشاركة الواسعة في تجميع تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥، طلبنا إعداد مساهمات من المنظمات غير الحكومية المهمة ومن الأفراد بصفتهم الشخصية، بالإضافة إلى الأجزاء التي أعد موظفو المنظمة بحوثاً بشأنها وكتبوها. وموضوع الإصدار الحالي – وهو "تحقيق المنافع الاقتصادية من الغابات" – يُذكرنا بأن إدارة الغابات بطريقة تكفل لها الاستدامة وبما يحقق مجموعة المنافع التي توفرها لن يكون ممكناً ما لم يكن قطاع الغابات ككل قائماً على أسس اقتصادية سليمة. فعلى الرغم من أن أسواق الخدمات البيئية في تزايد، فنحن نعلم أن الأخشاب والمنتجات الخشبية ستظل مصدراً مهماً للدخل في المستقبل القريب. ولذلك، يجب على الحكومات والمالكين غير الحكوميين لهذا المورد أن يزيدوا استفادتهم من إمكاناته الإنتاجية وأن يهيئوا الظروف لأسواق ذات كفاءة، مع ضرورة حماية الوظائف البيئية والاجتماعية والثقافية للغابات، في الوقت ذاته.

وهناك شواهد متزايدة على أن شرائح معينة من المجتمع لديها القدرة والاستعداد لتحمل تكاليف حماية أحواض مساقط المياه، على سبيل المثال، ومن المتوقع أن يزداد انتشار هذه الممارسة مع تقنين العلاقة بين من يملكون الموارد في أعالي الوديان ومن يستفيدون منها على امتداد المجاري المائية. كذلك يجري وضع أطر تنظيمية للتعامل مع امتصاص الكربون وصيانة التنوع البيولوجي. ومع ذلك، فإن الحقيقة التي ستظل باقية هي أن جانباً كبيراً من السلع والخدمات المترتبة على الغابات سيبقى خارج السوق، مما يجعل أصحاب الغابات ومديريها يُحجمون عن التوسع في الاستثمار في حماية الغابات أو في تنميتها المستدامة. وإلى أن تتطور أسواق تلك المنتجات، ستكون الحكومات مطالبة بالتجاوب مع مقتضيات الموقف من خلال التدخلات أو البرامج العامة.

ويستعرض الجزء الأول من هذا التقرير أحدث التطورات والمجالات التي تستحوذ على الاهتمام في الوقت الحاضر فيما يتعلق بالموارد الحرجية؛ وإدارة الغابات وصيانتها وتنميتها المستدامة؛ والإطار المؤسسي؛ والحوار الدولي بشأن السياسات الحرجية. أما الجزء الثاني فيتضمن خمسة فصول، يتناول كل منها موضوعاً معينا بقدر من التفاصيل. ويركز الفصل الأول على تعزيز المنافع الاقتصادية المستمدة من الغابات في سياق الفرص والتحديات المتغيرة – وهو موضوع يهم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية وأصحاب الغابات من الأفراد، وغيرهم ممن يعتمدون على هذا المورد في معيشتهم. ويتحدث الفصل الثاني عن الطرق التي يمكن بها للممارسات المختلفة في مجال الزراعة الحراجية أن تحقق المنافع للمزارعين، ويحدد الشروط الواجب توافرها لتعظيم هذه العوائد. ويتضمن الفصل الثالث نظرة عامة على أهمية الطاقة المستمدة من الأخشاب، مع توضيح للقوى الاقتصادية التي تؤثر في إنتاجها واستهلاكها. ويناقش الفصل الرابع القضايا المتصلة بالإجراءات الجمركية وغير الجمركية في تجارة المنتجات الحرجية. ويستكشف الفصل الأخير العلاقة بين الصراعات المسلحة والمناطق التي تكسوها الغابات، حيث يمكن أن يوفر بُعْد هذه المناطق وصعوبة الوصول إليها غطاء للأنشطة غير القانونية المربحة.

ومحاولة إعطاء هذه الموضوعات المهمة حقها من المناقشة في حدود الحيز المسموح به تعني أن تغطية بعض الموضوعات لابد أن تجنح إلى العمومية لا إلى استيفاء تفاصيل المناقشة. وربما كان من الممكن معالجة هذه الموضوعات بمزيد من العمق في إصدارات مقبلة، أو أن تفكر منظمات أخرى أو شركاء آخرون في التوسع في إجراء مزيد من البحوث في المجالات التي تهتم بها. وترحب منظمة الأغذية والزراعة بمثل هذه الجهود وتستطيع تقديم المساعدة بالقدر الممكن.

ويسر المنظمة إصدار تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥، على أمل أن يجد فيه القراء معلومات مفيدة.

محمد حسني اللقاني
المدير العام المساعد
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
قطاع الغابات